

الداخلية تعترف بمراقبة "المتريدين" على المواقع الإسلامية



الثلاثاء 24 مارس 2009 12:03 م

24/03/2009

كتب - محمد أبو زيد

طلابت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب برئاسة المستشار إدوارد غالي الذهبي وزارة الداخلية بمراجعة أسماء المعتقلين بالسجون، في الوقت الذي برر فيه اللواء حامد راشد، مدير الإدارة العامة للشئون القانونية بوزارة الداخلية اعتقال 19 شابا من مدينة "فاقوس" بمحافظة "الشرقية" منذ عدة أشهر، بأن لديهم "ميول تستوجب الاعتقال وفقا للإجراءات القانونية".

واعترف بمراقبة الوزارة للمتريدين على بعض مواقع الانترنت، خاصة "الإسلامية" منها، وقال أمام اجتماع لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب أمس، إن بعض هذه المواقع "تبنى أفكارا إرهابية"، مما يلزم التحقق منها، ومتابعة المتريدين عليها،

وأضاف ردًا على طلب إحاطة قدمه النائب الإخواني الدكتور فريد إسماعيل حول هذه الواقعة، إن أوامر الاعتقال من الأوامر التقديرية للجهات الأمنية، مشيرًا إلى أنه في حال عدم التحقق من ثبوت التهمة يتم الإفراج فورًا عن المعتقل ودون شروط.

وكان النائب فريد إسماعيل، عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، أكد في طلب إحاطة إلى الدكتور أحمد نظيف "رئيس مجلس الوزراء"، واللواء حبيب العادلي "وزير الداخلية"، والمستشار ممدوح مرعي "وزير العدل أنه تم اعتقال هؤلاء الشباب دون أي سبب سوى أنهم لا يدخلون إلا على المواقع المحترمة التي تدعو إلى الفضيلة والأخلاق الحسنة، فكان عقابهم أن تم مدهمة منازلهم في آخر الليل والاستيلاء على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم وإلقاؤهم في غياهب السجون.

وقال إسماعيل إنّه قد تم اعتقال هؤلاء الشباب منذ ستة أشهر، وظلوا شهورًا دون معرفة أماكن اعتقالهم أو الوصول إليهم وبعد الوصول إليهم قام ذوبهم باللجوء إلى القضاء الذي برّأهم جميعًا، إلا أنّه رغم ذلك تم اعتقالهم بعد البراءة باستخدام قانون الطوارئ "الذي يطبق فقط على الشرفاء والوطنيين، ولا تطبق على اللصوص، وتجار المخدرات ولوبي الفساد الذي استولى على الأراضي، واحتكر كل الثروات، وبدد المال العام".

وتساءل النائب: إلى متى يظل هذا التعدي على الحقوق والحريات؟، ومتى ينال هذا الشباب حريته وتعاد له كرامته وأدميته؟، ومتى يتحدث "شباب مصر" بحريته في مواقعهم ومدوناتهم دون أي خوف أو إرهاب؟.